
القول الجلي
في شرح منظومة المجد اللغوي

العنوان / القول الجلي في شرح منظومة المجد اللغوي

عدد الصفحات / (٩٠)

تأليف الشيخ العلامة / محمد أ حمد محمد عاموه

الإخراج والتصميم الفـني / أكرم عمر علي السلموني

رقم التسلسل / لدار الأشاعرة للنشر والتوزيع (١٠٢٣)

الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م



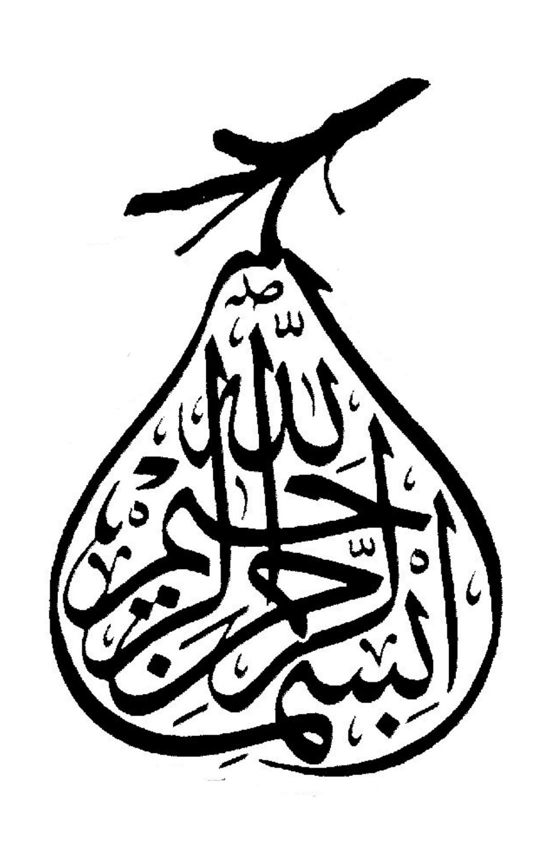


القول الجلي

في شرح منظومة المجد اللغوي

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن أحمد بن محمد عَلُّوه



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .... أما بعد

فهذا شرح واضح المعاني سهل العبارة لطيف الإشارة على منظومة المجد اللغوي في علم مصطلح الحديث سميته (القول الجلي في شرح منظومة المجد اللغوي) والله أسأل بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يتقبله مني بمنه وكرمه آمين وأن ينفع به الخاص والعام من المسلمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

خادم العلم الشريف بمدينة الحديدة

الشيخ / محمد أحمد محمد عاموه

عصر الرابع والعشرين من ذي الحجة الحرام ١٤٢٥ هـ

تعريف بالناظم

اسمه : هو محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر ابن أبي بكر بن أحمد بن محمود بن إدريس بن فضل الله بن الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبدالله المجد أبو طاهر الفيروز بادي الشيرازي اللغوي الشافعي الإمام الكبير الماهر في اللغة وغيرها من الفنون .

ولادته : ولد سنة ٧٢٩هـ تسع وعشرين وسبعمائة بكازرون من أعمال شيراز

نشأته ومشايخه : نشأ نشأة إيمانية فحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين وحفظ كتاباً من اللغة وانتقل إلى شيراز وهو ابن ثمان سنين وأخذ عن والده وعن القوّام عبدالله بن النجم وغيرهما من علماء شيراز وسمع على محمد ابن يوسف الأنصاري الزرندي المدني ورحل الناظم إلى بلاد كثيرة والتقى بعدد كبير من العلماء وأخذ عنهم ارتحل إلى العراق ودخل واسط وقرأ بها القراءات العشر على الشهاب أحمد بن علي الديواني ثم ارتحل إلى بغداد ثم إلى دمشق فدخلها سنة ٧٥٥هـ فسمع من التقي السبكي وجماعة زيادة على مائة كابن القيم وابن الخباز ودخل بعلبك وحماه وحلب والقدس وسمع من أهلها واستقر بالقدس نحو عشر سنين

ثم دخل القاهرة فلقي بها جماعة كالعز بن جماعة والأسنوي وابن عقيل وغيرهم وحج فسمع بمكة من اليافعي وجماعة ودخل الروم والهند ولقي جمعاً من الفضلاء ثم دخل اليمن فوصل إلى زبيد في سنة ٧٩٦هـ فتلقاه الملك الأشرف إسماعيل بالقبول وبالغ في إكرامه واستمر مقيماً لديه ينشر العلم فكثر الانتفاع به وولي قضاء اليمن كله بعد ابن عجيل فقصده الطلبة وقرأ عليه السلطان فمن دونه في الحديث واستقر قدمه في زبيد إلى أن مات وهى مدة تزيد على عشرين سنة .

تلاميذه : أخذ عنه الأكابر في كل بلد وصل إليها ومن جملة تلامذته الحافظ ابن حجر والمقريزي والبرهان الحلبي وطلابه فوق الحصر

وفاته : لم يزل رحمه الله في ازدياد من علو الوجاهة والمكانة ونفوذ الشفاعة والأوامر على قضاة الأمصار حتى توفى ممتعاً بسمعه وحواسه في ليلة عشرين من شوال سنة ٨١٧ هـ سبع عشرة وثمانمائة بزبيد وقد ناهز التسعين

مؤلفاته : له مصنفات كثيرة نافعة منها :-

١) بصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز وهو في التفسير

٢) القاموس المحيط والقابوس الوسيط الجامع لما ذهب من لغة العرب شماطيط وهو كتاب ليس له نظير وقد انتفع به الناس ولم يلتفتوا بعده إلى غيره وقد شرحه المرتضى الزبيدي في تاج العروس

٣) هذه المنظومة في مصطلح الحديث

وفي الحقيقة مؤلفاته كثيرة تزيد على الخمسين ما بين كتاب كبير في عشرين مجلداً و صغير في مجلد أو رسالة رحمه الله رحمة الأبرار .

تعريف بالمنظومة

تعتبر منظومة المجد اللغوي في علم مصطلح الحديث من المتون المشهورة المعتبرة عند العلماء وقد اعتنى بها جماعة من الشراح أشهرهم العلامة المحدث المسند السيد سليمان بن يحيى الأهدل المتوفى سنة ١١٩٧هـ شرحها شرحاً جليلاً سماه المنهل الروي وعلى هذا الشرح حاشية نفيسة للغاية للعلامة المحدث المسند السيد محمد بن أحمد عبدالباري الأهدل من أعيان القرن الثالث عشر الهجري سماها المسلك الرضي اختصرها من حاشية شيخه بالإجازة العامة لمن أدرك عصره .

وشيخ مشايخه السيد العلامة وجيه الإسلام عبدالرحمن بن سليمان واسم هذه الحاشية المنهج السوي يقول السيد محمد الأهدل في حاشيته المسلك الرضي مبيناً سبب كتابته على المنهل الروي (أردت بذلك تقريب الفائدة للطالب وتسهيل المعنى للمبتدي الراغب لأن الشرح المذكور صار عمدة في هذا الشأن وعليه عول أكثر من عرفنا من أبناء الزمان وعم النفع به شرقاً وغرباً وتداوله الطلبة قراءة وكتباً وامتدحه جهابدة العلماء واعترف بفضل مؤلفه السادات والحكماء فمن ذلك ما أنشده الفقيه العارف بالله تعالى محمد بن حسين الأسلافي :

يـــا طـــالب العلم مشتـــاقـــاً لمنهله

أمَّ ابـــن يحيى الـــــذي أحـــى بمنهله

مــــوات أرض اصطلاح المجد فهو به

عن خوض قاموسه أغنى بجدوله ا.هــ)

وقد اعتنى كذلك بالمنهل الروي للسيد سليمان الأهــدل شــيخنا العلامة السيد المحدث المسند محمد بن علوي المالكي المتوفى في ١٥ رمضان ١٤٢٥هــ فقام بالتعليق عليه وكتابة مقدمة عظيمة نفيسة لـــه .

وقد طبع الكتاب طبعــات متعــددة وقد استفدت في تعليقي هذا من الكتب المذكورة .

سندي إلى صاحب المنظومة

أروي جميع مؤلفات الإمام الفيروز بادي صاحب القاموس وغيرها من المؤلفات النفيسة التي منها هذه المنظومة من طرق متعددة منها .

عن شيوخي السيد محمد إبراهيم طاهر الأهدل والسيد محمد علوي المالكي والشيخ أحمد جابر جبران جميعهم عن السيد علوي المالكي عن والده السيد عباس المالكي عن الشيخ محمد عابد المالكي عن السيد أحمد دحلان عن عثمان بن حسن الدمياطي عن محمد الأمير الكبير عن السقاط عن سيدي محمد الزرقاني عن والده السيخ عبدالباقي عن الشيخ علي الأجهوري عن الشيخ محمد بن أحمد الرملي عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن الحافظ ابن حجر العسقلاني عن الفيروز بادي .

وأرويه كذلك عن مشايخي العلامة سندي وشيخ تخرجي محمد حسين إسماعيل فقيرة والعلامة والدي أحمد محمد عاموه والعلامة علي عمر الزيلعي جميعهم عن العلامة عبد القادر مكرم عن والده العلامة يحيى مكرم عن والده العلامة عبدالله يحيى مكرم عن والده يحيى بن محمد مكرم عن العلامة حسن إبراهيم الخطيب عن العلامة عبدالرحمن بن سليمان الأهدل عن والده السيد سليمان ابن يحيى عمر الأهدل وهو روى بالإجازة العامة

عن والده عماد الدين يحيى ابن عمر الأهدل وهو عن العلامة أحمد بن محمد النخلي عن الحافظ محمد بن علاء الدين البابلي عن الحافظ الحجة أبي النجا سالم ابن محمد السنهوري عن الإمام نجم الدين الغيطي عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن الحافظ ابن حجر العسقلاني عن الإمام الفيروز بادي .

وأرويه عن مشايخي الشيخ أسد حمزة والشيخ أحمد محمد عامر والسيد محمد إبراهيم طاهر الأهدل والسيد حمود ميقري شميلة الأهدل والسيد قاسم المقري عن شيخهم شيخ الإسلام عبدالرحمن محمد عبدالرحمن عن والده شيخ الإسلام محمد عبدالرحمن عن العلامة محمد بن أحمد الأهدل صاحب الكواكب عن عمه الحسن ابن عبدالباري الأهدل عن السيد عبدالرحمن ابن سليمان الأهدل عن أبيه السيد سليمان بن يحيى الأهدل بالسند السابق إلى الفيروز بادي .

إلى غير ذلك من الطرق و الأسانيد والحمد لله رب العالمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

(المقدمة)

شرح المقدمة

ابتدأ الناظم منظومته بالبسملة اقتداء بكتاب الله عزوجل واتباعاً هدي النبي ﷺ إذ أنه قد تواتر عنه ﷺ تواتراً معنوياً افتتاح الكتب والرسائل بالبسملة .

وفي افتتاح النظم بالبسملة خلاف منعه الشعبي وجماعة وعن سعيد بن جبير جوازه وتابعه الجمهور وقال ابن حجر المكي ويجمع بحمل المنع على شعر الفجور ونحوه والجواز على الشعر الحسن المشتمل على مكارم الأخلاق ومدح الإسلام مما يصح تعليمه.

١- الحمد لله العلي الأحد ثم الصلاة للنبي أحمد

شرح البيت رقم (١)

بدأ الناظم بدأ إضافياً بالحمدلله (العلي) أي البالغ من علو الرتبة إلى حيث لا رتبة إلا وهى منحطة عنه تعالى (الأحد) سبحانه المتعالي عن التجزي والانقسام ومعنى الحمد أن الثناء كله أوله وآخره ظاهره وباطنه مستحق لله رب العالمين ثم بعد الحمد صلى على النبي ﷺ لأنه دلنا على الله ورغبة في عظيم ثواب الله للمصلين عليه ﷺ ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ (من صلى عليّ مرة صلى الله عليه عشرا) واللام في قوله للنبي بمعنى على ولا كراهة عندنا معشر الحنفية في إفراد الصلاة عن السلام .

٢- وآله والأهل والأصحـــاب والتابــعين السادة الأنجــاب

شرح البيت رقم (٢)

ألحق الناظم في الصلاة على النبي ﷺ آله وأهله وأصحابه وأتباعــه السادة الأنجاب أما الآل فهم في مقام الدعاء كل المــؤمنين وفي الزكـــاة خلاف الشافعية يقولون هم أقاربه من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف والحنفية يقولون هم آل جعفر وآل عقيل وآل الحارث وآل العباس وآل علي ﷺ وأما الأهل فقال السعد أهل الرجل خاصته وقرابته وأهل البيت سكانه وأهل الإسلام المسلمون ا.هـــ .

وفي التحفة لابن حجر في الحج الأهل من تجب نفقتهم ا.هـــ.

والمراد هنا أزواجه ﷺ وبناته وصهره علي ﷺ وأمــا الأصـــحاب فجمع صحب لأن فاعلاً لم يثبت جمعه على أفعال إلا نـــادراً والصــحابي هو من لقي النبي ﷺ بعد النبوة في حال حياته مؤمناً به ومات على ذلـــك والصحيح في ورقة كونه صحابياً لأنه لقي النبي ﷺ بعد النبوة بعد مجـــئ جبريل ونزول اقرأ باسم ربك وقبل الرسالة قال البرماوي في شرح ألفيته فهو صحابي قطعاً .

واعلم أنه يعرف كون الشخص صحابياً بالتواتر كالعشرة المبشرة بالجنة والاستفاضة والشهرة كعكاشة بن محصن ﷺ أو بإخبار بعض الصحابة المعروفين كجمحة بن جمحة الدوسي الذي مات بإصبهان مبطوناً فشهد له أبو موسى الأشعري أنه سمع النبي ﷺ أو بعدّ ثقات التابعين له في الصحابة أو بإخباره عن نفسه أنه صحابي إذا كانت دعواه تدخل تحت الإمكان وكان ثقة أميناً مقبول القول أما التابعين فجمع تابع والمختار أنه من لقي الصحابي مؤمناً ومات على ذلك فلا يشترط طول إجتماعه عليه كما صححه ابن الصلاح والنووي وغيرهما والسادة جمع سيد وهو الذي يسود قوماً أي يتقدم عليهم بما فيه من خصال الكمال والشرف والأنجاب جمع نجيب وهو الكريم البين النجابة .

٣- وبعد قال الملتجئ إلى الحرم　　　محمد من للحديث قد خدم

شرح البيت رقم (٣)

وبعد كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر وأراد بالحرم مكة وهى حرم الله وحرم رسوله والنسبة إلى الحرم حرمي بكسر الحاء وسكون الراء على غير القياس قاله في المصباح سميت مكة لقلة مائها وزرعها فهى مأخوذة من مككت العظم إذا لم تترك فيه شيئاً وقيل لأن من ظلم بمكة استقصاه الله بالهلاك وقد جاور الإمام الفيروز ابادي بمكة عشر سنين أو أكثر وكان يحب الانتساب إليها وبها ألف القاموس ولما استقر بزبيد زاد فيه زيادات كثيرة قال غير واحد من المعتنين بعلم اللغة والنسخ الزبيدية أصح من المكية لأنه اعتنى بتهذيبها وتحريرها .

قوله محمد اسمه وقد تقدمت ترجمته والحديث لغة : ضد القديم واصطلاحاً : ما أضيف إلى النبي ﷺ أو إلى من دونه قولاً أو فعلاً أوتقريراً أو صفة ومن الفعل الهم فإذا هم النبي ﷺ بفعل وعاقه عائق كان الفعل شرعياً لأنه لا يهم إلا بحق مطلوب شرعاً لأنه مبعوث لبيان الشرعيات كهمه ﷺ بقلب الرداء في الاستسقاء فثقل عليه ومنه الإشارة بيده لفعل شئ كإشارته لأبي بكر أن يتقدم في الصلاة . واعلم أن الخبر والأثر مرادف للحديث على القول الصحيح عند المحققين .

٤- علم الحديث أشرف العلوم عند ذوي الأراء والفهوم

شرح البيت رقم (٤)

لاشك أن علم الحديث أشرف العلوم لأنه المبين لمجملات الآيات القرآنية والموضح لقواعد الأحكام الشرعية الأصولية والفروعية

قال تعالى ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ .

وقال تعالى في حقه ﷺ ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ .

فالسنة من الوحي أخرج الدارمي عن يحيى بن أبي كثير قال كان جبريل يترل بالسنة كما يترل بالقرآن وقد كتبت في شرف الحديث رسالة مستقلة سميتها المنهل اللطيف في شرف أهل الحديث وهى مطبوعة متداولة

ولقد كان شأن علم الحديث فيما مضى عظيماً لأنه من أفضل الطاعات وأجل العبادات الموصلات إلى رضوان الله لذا اشتغل به كثير من الأولياء الكرام والعلماء الأعلام وقالوا أنه من أفضل القرب إلى رب العالمين وهو علم شريف يناسب مكارم الأخلاق وهو معدود في علوم الآخرة فمن رزقه رزق فضلاً جسيماً وأصبح هذا العلم اليوم غريباً بل أصبح والله يتيماً فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وإنما أصبح هكذا لذهاب ذوى الأراء والفهوم .

٥- وهذه أرجوزة قصيرة تحوي علوماً جمة كثيرة

شرح البيت رقم (٥)

الأرجوزة أفعوله من الرجز وهو بحر من بحور الشعر مركب من مستفعلن ست مرات وهذه الأرجوزة القصيرة تشتمل على تسعة عشر نوعاً من أنواع علوم الحديث المسمى عند بعضهم بأصول الحديث لأن منزلته من الحديث المتقدم تعريفه منزلة أصول الفقه من الفقه .

تعريفه : وأحسن تعاريف علم أصول الحديث ما ذكره ابن جماعة بقوله هو علم بقوانين أو قواعد تعرف بها أحوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف وعلو ونزول وكيفية التحمل والأداء وصفات الرجال وغير ذلك .

وموضوعه : السند والمتن من حيث ما يعرض لهما من القبول والرد

والسند طريق المتن أي رجاله والإخبار عنه هو الإسناد وقد يطلق كل منهما على الآخر .

والمتن ما ينتهي إليه غاية الإسناد من الكلام .

وفائدته : معرفة السنة على ما ينبغي بحيث يميز الصحيح من غيره فيعمل حيث ينبغي العمل ويترك حيث ينبغي الترك .

وغايته : الفوز بسعادة الدارين .

٦- فاحفظ هداك الله للمقال تحـــظ بغايات ذوي المعالـــي

شرح البيت رقم (٦)

تحريض للطالب على الحفظ عن ظهر قلب وإثارة لهمته فإن الحافظ المتقن يفوز بغايات ذوي المعالي فينبغي لكل طالب علم أن يحفظ ما يريده على التدريج قليلاً قليلاً كحـــديث أو حـــديثين ولا يأخـــــذ نفســـه بما لا يطيقه ومما يعين على العلم مداومة المذاكرة ومن أسباب الحفظ ترك المعاصي والتحرز عن أسباب الهم كالدين ونحوه .

الحديث الصحيح

٧- إن الصحيح ما رواه ضابط   عـــدل إلى الأقصى بِمَثَلٍ رابـــط

٨- ولا يــكون رده حـــبر ولا   شـــذ ولا بـــعـــلة قـــد علـــلا

الحديث الصحيح

شرح البيتين رقمي (٧:٨)

اعلم أن الحديث من حيث القبول والرد ينقسم إلى قسمين :

١) مقبول .   ٢) مردود .

والمقبول على درجتين درجة عليا ودرجة أقل فالمشتمل على أعلـــى الصفات هو الصحيح والمشتمل على ما هو أقل من ذلك هـــو الحســـن فيتلخص من هذا أن المقبول صحيح وحسن .

فالصحيح لغة : فعيل من الصحة وهي حقيقة في الأجسام واستعمالها هنا حقيقة عرفية أو مجاز وجمع الصحيح صحاح بالكسر كظريف وظراف وأما صحاح بفتح أوله فمفرد .

واصطلاحاً : ما رواه ضابط عدل عن مثلــه إلى منتــهاه وســلم من الشذوذ والعلة .

ويستفاد من هذا أن شروط الحديث الصحيح خمسة هي :

١) اتصال السند . ٢) عدالة الرواة . ٣) ضــبطهم . ٤) الســلامة من الشذوذ. ٥) السلامة من العلة .

وقد أشار الناظم إلى هذه الخمسة في البيتين المذكورين فقــد ذكــر الضبط بقولــه ما رواه ضابط – أي الذي رواه ضابط وأشار إلى العدالة بقولــه عدل . وأشار إلى اتصال السند بقولــه بمثل رابط إذ معنــاه أن يكون كل من رواته قد أخذ ذلك المروي عمن فوقه ولو بالإجازة علــى المعتمد .

وأشار إلى السلامة من الشذوذ بقوله ولا شذ وأشار إلى السلامة من العلة بقوله ولا بعلة قد عللا .

ومعنى قولــه إلى الأقصى أي أن الضبط والعدالة معتبران في كــل واحد من رواته من أول السند إلى منتهاه سواء كان انتــهاؤه للــنبي ﷺ فيسمى المرفوع أو إلى الصحابي فيسمى الموقوف وإلى التابعي فمن دونــه فيسمى المقطوع ومعنى قوله ولا يكون رده حبر إشارة إلى اشتراط سلامته من الطعن من أحد أئمة هذا الشأن في متنه أو سنده لكن هذا الشرط يغني

عنه اشتراط انتفاء العلة لأن الخبر لا يرد الحديث إلا لعلة أو شذوذ فيكون قول الناظم ولا شذ ولا بعلة قد علا من عطف الخاص على العام .

والحبر بكسر الحاء كما رجحه الجوهري وجزم به الفرّاء والمراد به العالم الماهر المحكم للعلم من الإحكام وهو إتقان العلم والرسوخ فيه بحيث يصير ملكة له يستخرج بها المعاني والعلوم متى شاء بسهولة من غير تحتم مراجعة إلى محلها من الكتب والرجال .

إذا عرفت هذا فهاك الكلام على شروط الصحيح وبعض مسائله وفوائده .

أولاً شروط الصحيح : تقدم أن شروط الصحيح خمسة وتفصيلها كالتالي :

١) اتصال السند : ومعناه أن يكون كل واحد من رواة الحديث قد أخذ ذلك المروي عمن فوقه إما بالسماع منه حقيقة أو قراءة عليه ولو من وراء حجاب مع معرفة الصوت أو تعريف ثقة به وهكذا إلى آخر السند .

مثال ذلك قول البخاري مثلاً حدثنا عبدالله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ أنه قال : قال رسول الله ﷺ (طعام الإثنين كافي الثلاثة)[١] فهذا سند متصل .

ومعنى ذلك أن البخاري قد سمع من عبدالله بن يوسف هذا الحديث وعبدالله سمعه من مالك ومالك سمعه من أبي الزناد وأبو الزناد سمعه من الأعرج والأعرج سمعه من أبي هريرة ﷺ وابو هريرة سمعه من رسول الله ﷺ

فائدة :

لو أخذ الراوي المروي عمن فوقه بالإجازة يكون السند متصلاً على المعتمد والإجازة بكسر الهمزة من المجاز لأن القراءة والسماع هى الحقيقة وما عداهما مجاز أو من الجواز بمعنى الإباحة فإن المجيز أباح من أجازه أن يروي عنه وهى أنواع أقواها أن يجيز العالم كتاباً معيناً لرجل معين فقد حكى القاضي عياض الاتفاق على جواز هذا النوع ودون هذا في المرتبة أن يجيز الشيخ لرجل معين جميع مسموعاته من غير تعيين للمجاز به ودون هذا في المرتبة أن يجيز الشيخ جميع مسموعاته لجميع الموجودين من المسلمين ودون هذا في المرتبة أن يجيز الشيخ جميع مسموعاته لجميع المسلمين الموجودين والمعدومين وإلى جواز هذا النوع ذهب جماعة من علماء الحديث .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأطعمة .

ثم النوعان الأولان وهما الإجازة لمعين بمعين والإجازة بمعين لغير معين مفيدان لاتصال السند وعدم الإرسال والانقطاع وباقي أنواع الإجازة ضعيف

فائدة :

النقل من الكتب المعتمدة جائز من متأهل ولا يشترط وجود إجازة له فيها وقد نقل الزركشي رحمه الله الإجماع على النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند إلى مصنفيها بسماع ولا إجازة وعن الكيا الطبري من وجد حديثاً في كتاب صحيح جازله أن يرويه ويحتج به .

٢) عدالة الرواي : العدالة لغة التوسط في الأمر

واصطلاحاً ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة والملكة كيفية راسخة في النفس يصدر بها عن النفس نوع من الآثار الاختيارية بسهولة من غير روية تسمى هذه الكيفية قبل الرسوخ حالا .

وهذه الملكة إذا وجدت في الإنسان هيجته على اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة قال ابن حجر المكي العدالة يشترط فيها الملكة ولا يشترط فيها ترك المعاصي كلها بل الكبائر والإصرار على الصغائر. ا . هـ .

والمروءة بوزن سهولة مصدر وقد شددوها وعرفت بأنها حسن الهيئة والعفاف عما لا يحل وعرّفها في المصباح بأنها آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند المحاسن وجميل العادات ثم الذي نص عليه النووي كالرافعي أنها قدر زائد على العدالة والمتعارف عند الأصوليين أنها جزء من العدالة .

وقد عرّف الإمام الشافعي رحمه الله العدل بأنه من ترك الكبائر وكانت محاسنه أكثر من مساويه والعدل عند علماء المصطلح هو

١) المسلم . ٢) البالغ . ٣) العاقل . ٤) السالم من أسباب الفسق .

٥) وخوارم المروءة .

وعدالة الراوي تثبت بتنصيص عدلين عليها وتارة تثبت بالإستفاضة والاشتهار .ويرى ابن عبدالبر أنَّ كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه .

فائدة :

الصحابة كلهم عدول وليس المراد ثبوت العصمة لهم بل المراد أنه لا يتكلف البحث عن عدالتهم ولا تطلب تزكيتهم سواء من لابس الفتن منهم وغيرهم فإذا قيل عن رجل من الصحابة كان ذلك كتعيينه باسمه .

٣) تمام الضبط : الضبط لغة حفظ الشئ على الجزم واصطلاحاً سماع الكلام كما يحق ثم فهم معناه ثم حفظ مبناه ثم الثبات عليه مع المراقبة له إلى حين الأداء وهو على ضربين

١) ضبط صدر ٢) ضبط كتاب

فضبط الصدر : أن يثبت الراوي في صدره ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء . وحفظ العلم على هذه الكيفية هى الفضيلة السنية العلية وقد قال العلماء ضبط الصدر هو الرتبة العليا وعليها كان معول السلف الصالح ولذلك لما كان الصحابة ﷺ معروفين بذلك قل من نبه على اشتراط الضبط في الصحابي اكتفاء بالواقع المعلوم وإلا فالضبط إجمالا حفظ الراوي لما رواه وتحريه في أدائه مشترط في جميع رجال السند من أوله إلى آخره كما صرحوا به وهذا شامل للصحابة ﷺ فلا يقال أن اشتراط الضبط غير معتبر فيهم.

وضبط الكتاب : هو أن يصون الراوي كتابه عنده من تطرق الخلل منذ سمعه وصححه إلى أن يؤدي منه

فائدة :

علم مما ذكر أن المعدود من شروط الصحيح هو الضبط لا الحفظ فإذا وجد الحافظ للحديث في كتابه المصون عن تطرق الخلل خلاف ما يحفظه ينظر إن كان حفظ الحديث من كتابه المذكور فليرجع إلى كتابه .

وإن كان حفظه من فم المحدث وهو غير شاك في حفظه فليعتمد حفظه .

فائدة :

يشترط لصحة الرواية من الكتاب سكون النفس إلى صحة المكتوب فإن شك لم يجز الاعتماد عليه .

فائدة :

اتفق العلماء في هذه الإعصار في جميع الأمصار على الاعتماد على كتب الحديث والفقه الصحيحة الموثوق بها لأن الثقة حاصلة بها كما تحصل بالرواية وقد اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو والتصريف واللغة والطب وسائر العلوم لحصول الثقة بها وبعد التدليس بل يكتفي في الرواية بالكتابة إذا عرف المكتوب إليه خط الكاتب وإن لم تقم البينة عليه .

فائدة :

يعرف كون الرواي ضابطاً بأن يعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط و الإتقان فإذا وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لهم في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً وإن وجدناه كثير المخالفة عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه .

فائدة :

العدالة والضبط إما أن ينتفيا من الراوي أو يجتمعا أو يوجد واحد منهما فإن انتفيا منه لم يقبل حديثه وإن اجتمعا فيه قبل وإن وجدت فيه العدالة وحدها قبل حديثه لعدالته وتوقف فيه لعدم ضبطه على شاهد يجبر ما فات من صفة الضبط وإن وجد فيه الضبط دون العدالة لم يقبل حديثه لأن العدالة هى الركن الأكبر في الرواية .

فائدة :

ما ذكر من اعتبار الضبط والعدالة إنما هو في الأعصار المتقدمة دون المتأخرة لأن الغرض الاقتصار على مجرد السلسلة في السند فاكتفي بالستر عن العدالة وفي الضبط بكونه يثبت ما روى بخط ثقة مؤتمن له خبرة بهذا الشأن بحيث لا يكون الاعتماد في رواية هذا الراوي عليه بل على الثقة المفيد له قاله ابن حجر الهيتمي .

٤- السلامة من الشذوذ : أي لا يخالف ذلك الثقة من هو أوثق منه أو ثقات مثله وسيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى .

٥- السلامة من العلة : أي لابد أن يخلو الحديث من علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها وأسباب الطعن عند المحدثين عشرة بعضها أشد في القدح من بعض خمسة منها تتعلق بالعدالة وهى الكذب والتهمة به والفسق والجهالة بحاله والبدعة وخمسة تتعلق بالضبط وهي فحش الغلط والغفلة والوهم والمخالفة وسوء الحفظ وتدرك العلة بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنبه على وهمه في وصل مرسل أو رفع موقوف أو إدراج حديث في غيره أو إرسال خفي أو اضطراب أو غير ذلك .

ويعرف ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق مع الملكة القوية بالأسانيد والمتون لذلك كان هذا النوع أغمض أنواع الحديث وأدقها بحيث لم يقدم عليه إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً ومعرفة تامة من الجهابذة الأعلام وهم القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني والبخاري وأحمد بن حنبل ومالك والشافعي وأبي حنيفة فهم من أهل التدقيق والنظر . وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم فإن النقاد يقول هذا بهرج ولا يمكنه أن يعبر عنه قال المحدث الحافظ عبد الرحمن ابن مهدي معرفة الحديث إلهام

لو قلنا للقيّم بالعـــلل من أين لك هذا لم تكن لـــه حجة أي يعبر بها غالباً وإلا ففي نفسه جموح للقبول أو للـــدفع قالـــه الســـخاوي رحمـــه الله و عبدالرحن ابن مهدي هذا حافظ كبير كان يقال إنه أعلم الناس في عصره بالحديث قيل لـــه كيف تعرف الكذاب قال كما يعرف الطبيب المجنون

مسائل وفوائد تتعلق بالصحيح

١- حكم الحديث الصحيح : حكمه أنه يحتج به في العقائد والأحكـــام وغيرها ويجب العمل به .

٢- لا ملازمة بين متن وسند صحة وضعفاً إذ قد يصح السند دون المتن إذا سلم السند من الضعف وكان المتن معـــللاً بما يقدح فيه مـــن نحـــو اضطراب أو شذوذ وأمثلته كثيرة منها أن مسلماً أخرج حديث مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها في الاضطجاع قبل ركعـــتي الفجر وقد خالفه أصحاب الزهري كمعمر ويونس وعمرو بن الحـــارث والأوزاعي وابن أبي ذئب وشعيب وغيرهـــم عـــن الزهـــري فـــذكروا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح فحديث مسلم عن مالك عن الزهري صحيح الإسناد ولكن ترك متنه للمخالفة في زمن الاضطجاع وهو أنه قبل ركعتي الفجر والمحفوظ بعدها .

وقد يصح المتن دون السند بنحو انقطاع في السند ومجيء المتن صحيحاً من طريق أخرى ككثير من الأحاديث المسلسلة فإن التسلسل قد يكون ضعيفاً ومتن الحديث صحيح أو حسن لوروده من طرق أخرى غير المسلسلة وإذا لم يكن للحديث إلا سند واحد البته ولا عاضد لزم من صحته أو حسنه صحة السند أو حسنه البتة قال ابن الصلاح إذا قال من يعتمد عليه إسناده صحيح ولم يتعقبه بما يخالفه فالظاهر أن هذا حكم منه بأن المتن كذلك والتعبير بقولهم حديث صحيح أعلى من قولهم إسناد صحيح لما تقرر من عدم الملازمة بين صحة السند والمتن .

٣- اعتمد المحققون كابن الصلاح والزين العراقي والحافظ ابن حجر الإمساك عن الحكم على سند معين أنه أصح الأسانيد لأن الحكم بذلك يتوقف على وجود أعلا درجة القبول في كل فرد من رواة الترجمة المعينة بالنسبة إلى جميع أحوال أقرانهم من الرواة شرقاً وغرباً وهذا متعسر إن لم يكن متعذراً لتوقفه على معرفة جميع أحوال الأقران في كل فرد من أفراد الرواة بأن يكون أكمل رواة الحديث عدالة وضبطاً بالنسبة إلى كل راو في الدنيا ، نعم يستفاد ترجيح ما نص على أصحيته إذا عارضه ما لم ينص فيه على الأصحية وإن كان صحيحاً في نفسه واعلم بأنه قد صرح جماعة بأن إسناد كذا أصح الأسانيد وأما الحديث فلا يحفظ عن واحد من الأئمة أنه قال حديث كذا أصح الأحاديث على الإطلاق لأنه لا يلزم من كون الإسناد أصح من غيره

أن يكون المتن المروى به أصح من المتن المروي بالإسناد المرجوح لاحتمال انتفاء العلة عن الثاني ووجودها في الأول أو كـــثرة المتابعات للثاني دون الأول . والله أعلم .

تتمة للصحيح

٩- يكون مشهــوراً وذا غرابه   فافهم فقد كسوته إعــرابه

شرح البيت رقم (٩)

أشار الناظــم رحمه الله في هذا البيت إلى مســألة مهمــة وهــى أن الحديث الصحيح لا يشترط فيه تعدد الراوي خلافاً لمن شرط ذلك من المعتزلة فالحديث الصحيح قد يتعدد رواته فيكون مشهوراً وقــد يتفــرد فيكون غريباً فافهم فقد كسوته إعرابه أي بيانه وســيأتي الكــلام علــى الغريب والمشهور في محلهما . والله أعلم .

الحديث الحسن

١٠– والحسن اثنان أول لا يخلو	عـــن نحو مستور نفاه النجل
١١– لكن بكذب وغفول وخطا	لم يتهم فافهم وكـــن مستنبطا
١٢– ثانيهما راويـــــه حبر زانه	شهرة صـــدق فيه والأمـــانه
١٣– لكنه في الحفظ والتحقـــيق	دون رجـــــال الصدق يا رفيق

الحديث الحسن

شرح الأبيات رقم (١٠ـ١١ـ١٢ـ١٣)

ذكر الناظم في هذه الأبيات الحديث الحسن بنوعيه الحسن لذاتــه والحسن لغيره أشار إلى التقسيم بقولــه والحسن اثنان أي ذو عددٍ اثنين فلا يشكل عليه حينئذ قول النحاة يجب المطابقة بين المبتدأ والخبر ، واثنان لا واحد لــه من لفظه وذكرالقسم الأول بقولــه أول بالصرف لضرورة الشعر وعلة منع صرف أول الوزن والوصف لأنه أفعل تفضيل بمعــنى أسبق فإن كان أول اسماً بمعنى قبل فهو ظرف وحينئذ يكون منصــرفاً وقوله نفاه أي أخرجه وأبعده والنجل بفتح النون وإسكان الجيم العيــب والمعنى أن القسم الأول من الحسن والذي لا يخلو إسناده عن نحو مستور

قدأخرجه العيب أي عيبهم له بتضعيفه عن الانتظام في سلك المعروفين بالصدق والأهلية لكنَّ ذلك الراوي المستور لم يتهم بالكذب أي بتعمده ولم يظهر منه مفسق آخر وليس مغفلا أي كثير الغفلة بأن لا يضبط ولا يميز الصواب من الخطأ ومثله كثير الخطأ إذا حدث بالطريق التي يفحش غلطه فيها أما إذا كان كثير السهو لكن له أصل صحيح إذا حدّث منه لا يغلط فإنه يقبل حديثه ويشترط مع ذلك أن يكون قد اعتضد بمتابع أو شاهد ليخرج عن كونه شاذاً أو منكراً أو معللاً .

وهذا هو الحسن لغيره وهاك الكلام عليه بصورة أخرى بعد معرفة معاني أبياته .

الحسن لغيره : هو الذي لا يخلو رجال إسناده :

١- من مستور لم تتحقق أهليته والمراد بالمستور الذي لم ينقل فيه جرح ولا تعديل أو نقلا ولم يترجح أحدهما وروايته ليست بحجة عند جمهور المحدثين وإنما يحتج بها بعضهم بشرط أن لا يكون في إسناده متهم بالكذب وأن لا يكون الحديث شاذاً .

٢- وليس مغفلاً والمراد به كثير الغفلة دل التنوين على التكثير والمغفل هو الذي لا يضبط ولا يميز الصواب من الخطأ .

٣- ولا كثير الخطأ إذا حدث بالطريق التي يفحش غلطه فيها وكثير السهو ينظر فيه إذا كان له أصل صحيح إذا حدث منه لا يغلط فإنه يقبل حديثه .

٤- ومن شرطه أن يكون قد اعتضد بمتابع أو شاهد ليخرج عن كونه شاذاً أو منكراً أو معللاً ومعناه أن يكون الحديث قد اعتضد أي قوي بمن يصلح حديثه للاعتبار كمن يوصف بكونه ضعيفاً أو منكر الحديث أو مضطرب الحديث أو سيء الحفظ أو ليس بالقوي بخلاف من يوصف بأنه كذاب أو وضاع أو متهم بالكذب أو الوضع أو يقال فيه إنه هالك أو ساقط أو مردود الحديث أو ضعيف جداً أو واه بمرة فإنه لا يحتج بحديثه ولا يستشهد به ولا يعتبر ، والفرق بين المتابع والشاهد أن المتابع رواية متن الحديث باللفظ أو المعنى من طريق ذلك الصحابي والشاهد هو أن يروى ذلك المتن من حديث صحابي آخر شبهه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط .

مثال المتابع ما رواه الشافعي في الأم عن مالك عن عبد الله ابن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال (الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين) فالشافعي لم ينفرد به عن مالك بل وافقه عليه عبد الله بن مسلمة القعنبي شيخ البخاري وأخرجه البخاري عنه بمثل ما رواه الشافعي عن مالك .

ومثال الشاهد – الحديث الذي ذكرناه في المتابع فقد رواه النسائي من رواية محمد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ فذكر مثـــل حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر

والعاضد : أعم منهما مطلقاً إذ هو الموافق للمروي ولو في المعـــنى البعيد من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس أو غير ذلك

والاعتبار : هو تتبع المحدث للطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء وغيرها لتقوية الحديث المظنون فرديته ليعلم هل لـــه متابع أو شاهد .

مثال الحديث الحسن لغيره : ما رواه الترمذي وحسنه من طريـــق شعبة عن عاصم بن عبيدالله عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عـــن أبيـــه أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله ﷺ (أرضيت من نفسك ومالك بنعلين قالت نعم فأجاز) قال الترمذي وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وعائشة وأبي حدرد فعاصم ضعيف لسوء حفظه وقد حســـن لـــه الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه .

القسم الثاني من الحسن أشار إليه الناظم بقولـــه

ثـــانيهما روايـــه حـــبر زانه   شهـــرة صدق فيه والأمانـــة

أي راويه مشهور بالصدق والأمانة ولكنه لم يبلغ درجة راوي الصحيح لقصوره عنه في الحفظ والإتقان مع وجود بقية الأوصاف المشترطة في الصحيح . ويسمى الحسن لذاته وهاك الكلام عليه بصورة أخرى بعد معرفة معاني الأبيات .

الحسن لذاته : هو ما اتصل إسناده بنقل عدل ضابط قل ضبطه قلة لاتلحقه بحال من يعد تفرده منكراً وسلم من الشذوذ والعلة ويلاحظ أن شروط الحسن لذاته مثل شروط الصحيح فيما عدا الضبط فإنه في الصحيح يشترط أن يكون في المرتبة العليا أما في الحسن فأقل من ذلك فالضبط شرط فيهما إلا أنَّ رجال الصحيح أعظم ضبطاً وأقوى إتقاناً من رجال الحسن .

مثال الحسن لذاته حديث محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال (لولا أن أشق على أمتي لأمرهم بالسواك عند كل صلاة) أخرجه الترمذي فمحمد بن عمرو هذا مشهور بالصدق وليس في غاية الحفظ .

فائدة :

الصحيح لغيره هو الحديث الحسن لذاته إذا روي من وجه آخر مثله أو أقوى منه بلفظه أو بمعناه فإنه يقوى ويرتقي من درجة الحسن إلى الصحيح ويسمى الصحيح لغيره .

مثاله حديث محمد بن عمرو بن علقمة السابق في الحسن لذاته فإنه قد روي من وجه آخر فهو مخرج في الصحيحين من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ وهى طريق في غاية الصحة مسلسل بالأئمة المتقنين الحفاظ

فيستفاد أن مراتب المقبول أربعة :

١- الصحيح لذاته ٢- الصحيح لغيره

٣- الحسن لذاته ٤- الحسن لغيره

فائدة :

الحسن لذاته أشرف من الحسن لغيره لأن الحسن لذاته أرفع رتبة فكان حقه التقديم على الحسن لغيره لأن رتبته منحطة عن الحسن لذاته لكنَّ الناظم قدم الحسن لغيره على الحسن لذاته وعذر الناظم في صنيعه هذا أن أئمة الفن كابن الصلاح والنووي والعراقي قدموا في مصنفاتهم

بحث الحسن لغيره على بحث الحسن لذاته فصار ذلك كالمصطلح فيما بينهم فالناظم حينئذ تابع لهم ومتابع القوم ليس عليه لوم ولعل وجه تقديمهم للحسن لغيره ملاحظة زيادة الجلا لمعرفة حقيقة الحسن لذاته فإنها مما وقع فيها الاضطراب على أن بعضهم قال مقتضى النظر أن الحسن لغيره أرجح من الحسن لذاته لأن المتابع بكسر الباء إذا كان معتبراً فحديثه حسن وقد انضم إليه المتابع بفتح الباء .

حكم الحديث الحسن

الحسن لذاته كالصحيح في الاحتجاج به وفي تفاوت أفراده في الرتبة .

والحسن لغيره يحتج به كله في فضائل الأعمال والأحكام إذ قد سبق أنه يشترط فيه المعاضدة بمتابع أو شاهد .

قال بعضهم اتفق الفقهاء على الاحتجاج بالحديث الحسن بنوعيه أما الحسن لذاته فلقربه من درجة الصحيح .

وأما الحسن لغيره فلأن أسانيده وإن كانت مفرداتها ضعيفه لكن يقوى بعضها ببعض فيصير الحديث حسناً ويحتج به قال ابن حجر الهيتمي رحمه الله والحاصل أن ما حسنه لذاته يحتج به مطلقاً وما حسنه لغيره إن كثرت طرقه احتج به وإلا فلا .

فائدة :

كثرة الطرق القاصرة عن شد بعضها بعضاً لاترقيه لدرجة الحســـن لغيره كما تقدم ولكنها ترقيه عن درجة المنكـــر الـــذي لا يعمـــل بـــه في الفضائل .

الضعيف والموضوع

١٤- أما الضعيف فــله أنــواع أقــبحها ما وضــع الــوضاع

الضعيف والموضوع

شرح البيت رقم (١٤)

ذكر الناظم في هذا البيت الحديث الضعيف وهو :

لغة : مأخوذ من الضعف – بضم الضاد وفتحها – ضد القوة

واصطلاحاً : هو الحديث الذي لم تجتمع فيه صفات القبول ويقــال لــه المردود ، وشروط المقبول الذي هو أعم من الصحيح والحسن ســتة هي :

١- اتصال السند ٢- العدالة ٣- الضــبط ٤- نفــي الشــذوذ ٥- نفي العلة القادحة ٦- وجود العاضد عــند الاحتياج إليه وذلــك فيما إذا كان في الإسناد مستور لم تعرف أهليته وليس متهماً كثير الخطأ .

ومن المقبول الضعيف المتلقى بالقبول كحديث لاوصــية لــوارث والموافق لآية من القرآن أو لبعض أصــول الشــريعة حيــث لم يكــن

في سنده كذاب ويعتبرون التلقي بالقبول والموافقة لآية من القرآن أو لبعض أصول الشريعة عاضداً

وأشار الناظم إلى أن الضعيف له أنواع كثيرة منها ماله لقب خاص كالموضوع والشاذ والمقلوب والمعلل والمضطرب والمرسل والمنقطع والمعضل والمنكر والمدلس والمعلق ومنها مالا لقب له من كل ما فيه وصف من أوصاف الطعن كفحش غلط أو بدعة أو نحو ذلك .

حكم الحديث الضعيف

أولاً / الحديث الضعيف لايعمل به في العقائد والأحكام ويجوز العمل به في الفضائل والترغيب و الترهيب وذكر المناقب وهذا هو المعتمد عند الأئمة وإلا فإن في المسألة خلافاً مع أن الذين أجازوا العمل به جعلوا لذلك شروطاً ذكرها الحافظ ابن حجر وهى :

١- أن يكون في الفضائل العملية كما تقدم .
٢- أن لا يشتد ضعفه فلا يعمل بما انفرد به الكذاب والمتهم بالكذب ومن فحش غلطه .
٣- أن يندرج تحت أصل معمول به .
٤- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط .

هذا وقد نص على قبول الضعيف في الفضائل الإمام النووي في التقريب والعراقي في شرحه على ألفيته وابن حجر العسقلاني في شرح النخبة والشيخ زكريا الانصاري في شرح ألفية العراقي والحافظ السيوطي في التدريب وابن حجر المكي في شرحه على الأربعين وغيرهم من أئمة الدين .

ثانياً / من رأى حديثاً بإسناد ضعيف فله أن يقول هو ضعيف بهذا الإسناد ولا يقول ضعيف المتن بمجرد ذلك الإسناد فقد يكون له إسناد آخر صحيح إلا أن يقول إمام إنه لم يرد من وجه صحيح أو ينص على أنه حديث ضعيف .

ثالثاً / إذا كان الحديث الضعيف مشكلاً فلا حاجة للجواب عنه أو دفع إشكاله أو تأويله وإنما ذلك يكون في الصحيح .

رابعاً / الضعيف لا يعل به الصحيح قاله ابن حجر في مقدمة الفتح .

خامساً / إذا أردت رواية أي نوع كان من أنواع الضعيف بغير إسناد فلا تقل قال رسول الله ﷺ كذا وكذا وما أشبه هذا من الألفاظ الجازمة بأنه ﷺ قال ذلك وإنما تقول فيه رُوي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا أو بلغنا كذا وكذا وروى بعضهم وما أشبه ذلك وهكذا الحكم

فيما يشك في صحته وضعفه وإنما يقال قال رسول الله ﷺ فيما ظهرت صحته بطريقه قاله ابن الصلاح وعلى هذا فالكتب المحذوفة الأسانيد المشتملة على الصحيح وغيره كالجامعين للسيوطي والشهاب القضاعي ونحوها لاتقل فيها قال رسول الله ﷺ إلا فيما ظهرت لك صحته من أحاديثها قال السيد محمد بن أحمد الأهدل وهل يحرم أن يقول فيما لم تظهر صحته قال رسول الله ﷺ أو يجوز ولكن الأولى أن يقول روي لم يفصح ابن الصلاح في كلامه بما يقطع بالتحريم بل كلامه محتمل له ولغيره والذي يظهر لي الجواز لأن الصحة المحققة لاتوجد في أكثر الأحاديث بل تحتمل هى وضدها والمسموع من أفواه المحدثين رواية أكثرها بلفظ قال رسول الله ﷺ . ا . هـ .

فائدة :

قال السيد محمد بن أحمد الأهدل رحمه الله هل يدخل في المناقب الخصائص فيحتج فيها بالضعيف أو لا ؟ الذي يفيده كلام الشيخ ابن حجر الهيتمي أنه لا يحتج فيها بالضعيف ولعل الفرق أن المناقب المقصود منها مجرد اعتقاد كمال لمن هو أهل له وذلك لا يترتب عليه محذور البته فثبت بالأمارة الضعيفة ولا كذلك الخصائص فإنها تتضمن ثبوت حكم شرعي أو رفعه فلا بد فيها من حديث صحيح أو حسن . ا . هـ .

فائدة :

تردد الزركشي في تعيين المبهم إذا صح أصله في خبر آخر هل يتسامح في إسناده ويعمل بالضعيف فيه لأنه لا يتعلق بتعيينه حكم شرعي أولا ثم قال والأقرب التسامح وبما ذكرناه يعلم أنه لا يجوز الاحتجاج بالضعيف الذي لم ينجبر في شيء من الأحكام لأنهم يشددون فيها ما لا يشددون في غيرها فلا يجوز إيراد حديث ضعيف فيها إلا إذا بين ضعفه أو تبرأ من عهدته كفي كتاب فلان أو روايته كذا قال النووي وغيره .

فائدة :

يعمل بالحديث الضعيف فيما كان من باب الاحتياط كما إذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة مثلاً فإن المستحب أن يتتره عن ذلك انتهى المسلك الرضي .

ثم أشار الناظم إلى أن الحديث الضعيف متفاوت في الضعف بحسب تفاوت بعده من شروط القبول كتفاوت صحة الصحيح وحسن الحسن وأقبح أنواع الضعيف الموضوع وهو المكذوب على رسول الله ﷺ المختلق الذي لا ينسب إليه بوجه فمن أدرجه في أقسام الحديث أراد بالحديث القدر المشترك وهو ما يحدث به لا خصوص ما هو عنه ﷺ لأنه ليس منه كما عرف أو سماه حديثاً بالنظر إلى زعم واضعه .

ويعرف الموضوع بأمور منها :

١- الإقرار من واضعه .

٢- أن يصرح بتكذيب راويه جمع كثير يمتنع في العادة تواطئهم على الكذب وتقليد بعضهم بعضاً .

٣- أن يكون مناقضاً لنص الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي .

٤- وأن يخالف العقل ولا يقبل تأويلاً بحال .

٥- أن يروى الخبر وينقب عنه في الأخبار فلم يوجد في بطون الاسفار ولا في صدور الرجال .

وما أحسن ما قال القائل إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع .

فائدة :

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله يخرج الحديث عن كونه موضوعاً بوجود سندين مختلفين أي فإذا ورد الحديث من طريق أخرى خرج عن كونه موضوعاً .

فائدة :

الكذب على رسول الله ﷺ كبيرة من الكبائر لما صح في السنة من الوعيد الشديد لمن كذب عليه ﷺ متعمداً ففي البخاري مرفوعاً (من كذب عليَّ متعمداً فليتبؤ مقعده من النار) .

أي فليتخذ لنفسه منزلاً وهو أمر بمعنى الخبر وقد رواه أحمد عن ابن عمر بلفظ يبني له بيت في النار . وظاهره أنه لا يخرج منها إلا أن الأدلة القطعية دلت على أن خلود التأبيد مختص بالكافرين .

وذهب الجويني إلى كفر من تعمد الكذب عليه ﷺ كفراً ينقل عن الملة والعياذ بالله ومال ابن المنيّر إلى اختياره والجمهور على أنه لايكفر إلا إذا استحل ذلك .

وذكر بعض الأئمة أن من كذب على النبي ﷺ ولو مرة واحدة ثم تاب وحسنت توبته إنها لا تقبل روايته لكن قال الإمام النووي رحمه الله هذا ضعيف مخالف لقواعد الشريعة والمختار القطع بصحة توبته في هذا أي في الكذب عليه ﷺ وقبول رواياته إذا صحت توبته بشروطها المعروفة وهذا هو الجاري على قواعد الشرع .

حكم رواية الحديث الموضوع : تحرم رواية الحديث الموضوع للعالم بحاله في أي معنى كان سواء الأحكام والفضائل إلا مقرونة ببيان

وضعه لحديث مسلم مرفوعاً من حدث بحديث يُـرى (بضم اليـاء) أي يظن أنه كذب فهو أحد الكاذبين ففيه وعيد شديد في حق مـن روى الحديث وهو يظن أنه كذب فضلاً عن أن يتحقق ذلك ولا يبينه لأنه ﷺ جعل المحدث بذلك مشاركاً لكاذبه في وضعه .

فائدة :

هل ذكر السند كاف عن التصريح بوضعه ؟ الجواب لا قال الحافظ السخاوي رحمه الله لا يبرأ من العهدة في هذه الأعصار بالاقتصار على إيراد السند لعدم الأمن المحذور وإن صنعه أكثر المحدثين في الأعصار الماضية في سنة مئتين وهلم جرا خصوصاً الطبراني وأبو نعيم وابن منـدة فإنهم إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برؤوا من عهدته ا.هـ

والمعنى إن الأعصار الماضية كانت مملؤة بالحفاظ وأما الآن فقـد عز العارفون بذلك فتعين التصريح ولايكفي ذكر السند .

فائدة : يلي الموضوع في القبح :

١- ما انفرد به المتهم بالوضع ويعرف ذلك بـأن لا يـروى الحـديث إلا من جهته ولايكون في السند من يليق أن يتـهم بالكـذب إلا هـو أو يكون مخالفاً للقواعد الكلية الاجمالية .

٢- ثم الكذاب أي من عرف بالكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع الكذب في الحديث النبوي وهذا داخل في الفسق القولي .

٣- ثم المتهم به أي بالكذب ويعرف ذلك بإكثاره منه في محاوراته ومعاملاته .

٤- ثم الفاسق أي من أظهر فسقه فإن قلت لم خص الكذب مع أنه داخل في الفسق قلت إفرد الكذب مع اندراجه في الفسق لكون القدح به في هذا الشأن أشد .

٥- ثم فاحش الغلط بأن يكون خطأوه أكثر من صوابه أو يتساويان ومحله ما إذا حدث بالطريق التي يفحش غلطه فيه أما من كان كثير السهو في الروايات بطريق الحفظ ولكن له أصل صحيح إذا حدث منه لا يغلط فإنه يقبل حديثه .

٦- ثم فاحش المخالفة أي للثقات أو لمن هو أوثق منه ولا يشترط في ذلك الاعتياد بل المعتبر تحقق ذلك .

٧- ثم المختلط بكسر اللام وحقيقة الاختلاط إفساد العقل وعدم انتظام الفعل والقول إما بالخرف الناشئ عن كبر السن أو عارض آخر كموت ولد أو سرقة مال كالمسعودي أو ذهاب كتاب كابن لهيعة أو احتراقها كابن الملقن والحكم في حديث المختلط أن ما حدث به قبل الاختلاط

إذا تميز عند المحدث عما حدث به بعد الاختلاط قُبِل وإذا لم يتميز توقف في حديثه وكذا الحكم إذا اشتبه الأمر في الراوي هل هو مختلط أم لا والعبرة هنا باعتبار الراوي عن المختلط فمن علم أنه سمع من المختلط قبل اختلاطه فقط قُبلِ ومن لا فلا حتى يتميز أن ما رواه عن المختلط كان قبل اختلاطه .

٨- ثم المبتدع الداعية أي الذي يدعوا إلى بدعته فلا تقبل روايته سواء كانت روايته تقوي بدعته أم لا لأن حرصه على ترويج أمره قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه وأما غير الداعية فالأكثر على قبوله إلا أن يروي ما يقوي بدعته فيرد قوله .

٩ / ١٠ - ثم مجهول العين أو الحال الفرق بينهما أنه إذا سمي وانفرد راو واحد بالرواية عنه كان مجهول العين وإن روى عنه عدلان فصاعدا ولم يوثق ولم يجرح فهو مجهول الحال وهو المستور والتحقيق فيهما كالمبهم ممن احتملت فيه العدالة وضدها لا يطلق القول بقبول روايته ولا ردها بل يتوقف إلى استبانة حاله وقيل لا تقبل روايته مطلقاً وقيل تقبل .

وهذا التقسيم للحديث الضعيف بالنظر إلى اختلال وصفي العدالة والضبط يعني أن الحديث لا يكون على حال من الأحوال العشرة التي أولها ما انفرد به المتهم وآخرها مجهول الحال إلا عند اختلال وصفي العدالة والضبط .

أما مراتبه بالنسبة للسند فأقبحها

١- المعلق بحذف السند من غير ملتزمي الصحة كالبخاري ومسلم فإن معلقات الصحيحين إما أن تأتي بصيغة الجزم كقال وروى فلها حكم الاتصال وما كان بصيغة التمريض ينظر فيه فقد يكون صحيحاً وقد يكون حسناً وقد يكون ضعيفاً .

فائدة :

التعليق في صحيح البخاري كثير وأما مسلم فليس فيه ذلك إلا في موضع في التيمم وموضعين في الحدود والبيوع والذي في البخاري ألف وثلاثمائة وإحدى وأربعون حديثاً لكنها موصولة في موضع آخر من جامعه والتعاليق التي لم يصلها فيه مائة وستون حديثاً وللحافظ ابن حجر رحمه الله التغليق في وصل التعليق .

٢- المعضل وسيأتي .

٣- المنقطع وسيأتي .

٤- المرسل الجلي .

٥- المرسل الخفي وسيأتيان .

٦- المدلس وسيأتي وقد يرتقي البعض مما ذكر عن بعض لانضمام أمر آخر إليه .

الحديث الشاذ والمنكر

١٥- ثــم الذي ينعــت بالشذوذ   كل حديث مفــرد مجـــذوذ

١٦- خــالف فيه الــناس ما رواه   لِأَنْ روى ما لا روى ســـواه

١٧- أو هو ما ليس له إلا سنـــد   شـــذ به فرد فَوقْــف أو يــرد

١٨- وقد يسمى منكراً لا ســيما   إن لم يــكن عــدلاً لضبط وسما

الحديث الشاذ والمنكر

شرح الأبيات رقم (١٥-١٦-١٧- ١٨)

أشار الناظم في هذه الأبيات إلى الحديث الشاذ و المنكر

والشاذ لغة : المنفرد عن غيره

واصطلاحا : فيه اختلاف كبير ومقتضى ما ذكره الناظم رحمــه الله الإشارة إلى قولين :

القول الأول : هو ما رواه المقبول مخالفاً روايــة النــاس الثقــات وإن كانوا دونه في الحفظ والإتقان وذلك لأن العدد الكثير أولى بــالحفظ

من الواحد بدليل قصة ذي اليدين فإنه لما ذكر للنبي ﷺ أنه سلم من ركعتين رجع عليه الصلاة والسلام في الاستثبات إلى العدد الكثير فقال أحق ما يقول ذو اليدين وإن كان ذو اليدين عدلاً ضابطاً وما ذاك إلا لأن العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد وألحق ابن الصلاح رحمه الله بالثقات الثقة الأحفظ وسواء كانت المخالفة بزيادة أو نقص في سند أو متن إن كانت بحيث لا يمكن الجمع بين الطرفين فيها مع اتحاد المروي فإن أمكن الجمع فهي مقبولة ولا ينافي هذا قولهم تقبل الزيادة من الثقة فمن وصل أو رفع لما لم يرفعه غيره فمعه زيادة علم فيقبلونه لأن محل ما ذكروه فيما إذا استوا الراويان في الوصف أو تقاربا ولم يتعرض من نقص لنفيها لفظاً ولا معنى فأما إذا كان بينهما بون بعيد فالعبرة بالأقوى وهذا التعريف الأول هو الذي ذكره الناظم في البيتين رقمي ١٥- ١٦ وهو التعريف المعتمد عند المحققين كابن حجر العسقلاني .

القول الثاني : هو ما ذكره الحافظ أبو يعلى الخليلي حيث قال الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد شذ به ثقة أو غيره فما كان عن ثقة توقف فيه ولا يحتج به وما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل . ا . هـ .

فلم يعتبر في هذا القول قيد المخالفة ولا الاقتصار على ثقة فيكون الشاذ عنده مساوياً للفرد المطلق فيلزم على قوله هذا أن يكون في الشاذ الصحيح وغير الصحيح بخلافه على القول الأول لأنه يقول إن الشاذ هو تفرد الثقة بمخالفة من هو أرجح منه فيلزم عليه أنه مرجوح وأن الرواية الراجحة أولى ويلزم من ذلك عدم الحكم عليه بالصحة لأن من شرط الصحيح عدم الشذوذ كما سبق تقريره .

وإنما توقف في رواية الثقة ولم تعط حكم الزيادة من الثقة التي مر أنها مقبولة للفرق بين تفرد الراوي بالحديث من أصله وبين تفرده بالزيادة لأنه إذا انفرد بالزيادة يحتمل تطرق نسبة السهو والغفلة إلى غيره من الثقات بل غالب الظن ترجيح روايتهم على روايته ويستفاد من هذا أيضاً أن الخليلي لا يجعل تفرد الثقة شاذاً صحيحاً لأنه صرح بالتوقف فيه ورد كلام الخليلي هذا الحافظ النووي رحمه الله وهو محرر ما قاله ابن الصلاح حيث قال الإمام النووي رحمه الله في تقريبه وما ذكره الحافظ الخليلي مشكل بإفراد العدل الضابط كحديث (إنما الأعمال بالنيات) والنهي عن بيع الولاء ونحو ذلك مما في الصحيحين وليس له إلا إسناد واحد فالصحيح التفصيل بأن يقال الثقة إن كان مفرده مخالفاً لثقة أحفظ منه أو أضبط أو لجماعة وإن كان كل منهم دونه كما تقدم كان شاذاً مردوداً .

وإن لم يخالف فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بضبطه كان مفرده صحيحاً وإن لم يوثق بضبطه لكن لم يبعد من درجة الضابط كان حسناً وإن بعد كان شاذاً منكراً مردودا فالحاصل أن الشاذ المردود هو الفرد المخالف أو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يجبر تفرده .

وفي البيت رقم ١٨ ذكر الناظم أن الشاذ المذكور قد يسمى منكراً لا سيما إن كان راويه غير عدل ولا ضابط وهذا ما صرح به جماعة واقتضاه إطلاق الخليلي السابق بل ليس فيما تعقب عليه النووي وابن الصلاح من التفصيل المتقدم نقله ما يفصل أحدهما عن الآخر بل قد أشركا بينهما في القسمين لكن جرى خاتمة الحفاظ ابن حجر العسقلاني على الفصل بينهما حيث قرر أن المعتمد في تعريف الشاذ أنه ما رواه المقبول مخالفاً لمقبول أرجح منه حفظاً أو عدداً مخالفة لا يمكن الجمع معهما وفي تعريف المنكر أنه ما رواه غير المقبول مخالفاً لراجح أي مقبول .

وثمة فرق آخر وهو أن الشاذ ما يتفرد به غير المقبول الذي يجبر بمتابعة مثله لكونه صدوقاً غير ضابط والمنكر ما يتفرد به غير المقبول الذي لا ينجبر بمتابعة مثله لسوء حفظ أو جهالة أو نحو ذلك فبان من هذا أن كلاً منهما قسمان يجتمعان في مطلق التفرد أو مع قيد المخالفة ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة خالف الأوثق أو صدوق غير ضابط والمنكر راويه ضعيف لسوء حفظه أو جهالة أو نحو ذلك . والله أعلم .

الحديث المدرج

١٩- ومدرج ما زيد في الحديث من لفظ راو فـــافهمن تحديثي

الحديث المدرج

شرح البيت رقم (١٩)

اشتمل هذا البيت على المدرج في الحديث وهو ما عبر عنه بقولـــه ومدرج ما زيد في الحديث من لفظ راو أي ليس من كلام النبي ﷺ .

والإدراج لغة : الإدخال

واصطلاحاً : قسمان مدرج في المتن ومدرج في السند فمدرج المتن هو إدخال بعض الرواة لألفاظ زائدة على المتن بشرط أن يصلها بالحديث من غير بيان أن ما أدخله ليس من الحديث مثاله ما رواه الخطيب مـــن رواية أبي قَـــطْنٍ وشبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريـــرة ﷺ قال : قال رسولُ الله ﷺ :(اسبغوا الوضوء ويل للأعـــقاب من النـــار) قال الخطيب وهم أبو قطن وشبابة فإنَّ اسبغوا الوضوء كلام أبي هريـــرة لم يرفعه إلى النبي ﷺ فقد رواه البخاري عن أبي هريرة بلفـــظ اسبغـــــوا

الوضوء فإن أبا القاسم ﷺ قال (ويل للأعقاب من النار) وقد ثبت هذا اللفظ المدرج من كلام النبي ﷺ لكن من رواية عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ولا ينافي ذلك الحكم عليه بالإدراج والإدراج في المتن يتنوع فتارة يكون في أوله كما مثلنا وتارة يكون في وسطه ومثاله حديث هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله ﷺ (من مس ذكره أوانثييه أو رفغيه فليتوضأ) قوله أوانثييه يعني البيضتين وقوله أو رفغيه يعني أصل الفخذين فأنثييه و رفغيه من قول عروة لا من المرفوع إلى النبي ﷺ وتارة يكون في آخره وهو الأكثر وقوعاً ومثلوه بحديث ابن مسعود في التشهد وفي آخره فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد ونازع الحنفية في كون هذه الزيادة مدرجة .

والإدراج في السند أقسامه كثيرة بسطتها في شرحي الكبير على البيقونية .

ومن الإدراج ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص وله أخ أو أخت من أم أخرجها سعيد بن منصور وقراءة ابن عباس (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج) أخرجها البخاري .

واعلم أن سبب الإدراج تفسير لفظ غريب أو استنباط حكم فهمه بعض الرواة .

ويعرف الإدراج بورود رواية مفصِلة للقدر المدرج مما أدرج فيه أو بالتنصيص على ذلك من الراوي أو من بعض الأئمة المطلعين أو بامتناع صدور ذلك الكلام من النبي ﷺ كحديث أبي هريرة عند البخاري قال : قال رسول الله ﷺ : (للمملوك أجران والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك) فقوله والذي نفسي بيده إلخ مدرج من كلام أبي هريرة ﷺ لأنه يمتنع منه ﷺ أن يتمنى أن يكون مملوكاً ولأن أمه غير موجودة حتى يبرها .

حكم الإدراج : الإدراج بجميع أنواعه يحرم تعمده لما فيه من التلبيس وإن كان بعضه أخف من بعض كتفسير لفظة غريبة كالمزابنة[1] والمخابرة[2] والعرايا[3] ونحوها مما فعله الزهري وغيره من الأئمة بل لا يظهر

---

(١) هى بيع الرطب على رؤوس النخل بتمر كيلا .
(٢) هى عمل الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل فإن كان البذر من المالك فهى مزارعه .
(٣) جمع عريّة وهي اصطلاحاً بيع الرطب على النخل بتمر في الأرض أو العنب في الشجر بزبيب فيها دون خمسة أو سق .

التحريم في مثله سيما في المتفق عليه وقول ابن السمعاني وغـيره المتعمـد لـه ساقط العدالة وممن يحرف الكلم عن مواضعه وملتحـق بالكـذابين محمول على ما عداه قاله الحافظ السخاوي رحمه الله .

فائدة :

الأصل عدم الإدراج فكل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبـت الإدراج بدليل مما سبق .

الحديث الغريب

٢٠- وما انفردْ شخص به غريب وذاك إما ثقة أريب

٢١- أو لين الحال ضعيف شكمه أو صالح الحال لكل حكمه

الحديث الغريب

شرح البيتين رقمي (٢٠ ـ ٢١)

أشار الناظم في هذين البيتين إلى الحديث الغريب وتسكين الدال من انفرد في البيت ضرورة والأريب الرجل ذو الفطنة والخبرة والعلم وأراد به الناظم كامل الضبط والشكمة أصله شكيمة اللجام وهي الحديدة المعترضة فيه لأن قوهّا تدل على قوة الفرس وضعفها على ضعفه غالباً ويقال فلان شديد الشكيمة إذا كان عزيز النفس قوياً أبياً لمزيد أنفته .

إذا تقررت هذه المعاني فالحديث الغريب :هو في اللغة :المنفرد عن وطنه .

واصطلاحاً : هو ما تفرد بروايته راو بحيث لم يروه غيره أو انفـــرد بزيادة في متنه أو إسناده وسمي غريباً لانفراد راويه عن غيره كالغريـــب الذي شأنه الانفراد عن وطنه .

والغرابة تنقسم إلى قسمين غرابة مطلقة وغرابة نسبية فأما الأولى : فهي انفراد الراوي بالحديث ولو في طبقة واحدة وهو الذي يسمى بالفرد المطلق مثاله حديث الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب تفـــرد به عبدالله بن دينار عن عبد الله ابن عمر .

وأما الثانية : فهي ما إذا كان الانفراد مقيداً بجهة خاصة كأن ينفرد به عن راو معين أو عن أهل بلد معين أو ينفرد به راو موصـــوف بالثقـــة وهذا القسم يسمى بالفرد النسبي ومن أمثلته .

١- كان ﷺ يقرأ في الأضحى والفطـــر بـــــ (ق) و (اقتربـــت الساعة) فإنه لم يروه ثقة إلاضمرة بن سعيد المازني فقد تفرد به عن عبيد الله ابن عبد الله عن أبي واقد الليثي كما رواه مسلم وأصـــحاب الســـنن وروي الحديث هذا من طرق أخرى ضعيفة فيكون هذا الحديث مثالاً لمـــا انفرد الثقة بروايته .

٢- حديث أنس أن النبي ﷺ أولم على صفية بتمر وسويق أخرجه أحمد فقد رواه عن أنس الزهري ورواه عنه بكر بن وائل ولم يروه عن بكر بن وائل إلا أبوه وائل بن داود فيكون مثالاً لما انفرد بروايته راو عن راو .

واعلم أن الفرد والغريب مترادفان لغة واصطلاحاً إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث إطلاق الإسمية عليهما وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان أو أغرب به فلان .

فائدة :

انفراد الصحابي بحديث عن النبي ﷺ لا يخرجه عن الشهرة إلى الغربة إذ الانفراد في الصحابة يعادل التعدد في غيرهم بل يكون أرجح ثم المنفرد له أحوال ثلاثة لأن المنفرد بالرواية إما ثقة أريب كامل الضبط وإما لين الحال ضعيف شكمة ومعنى لين الحال أنه ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً أي فلا يكون ساقطاً متروك الحديث ولكنه مجروح بشيء لا يسقط العدالة .

وإما صالح الحال بأن وجد فيه أصل الضبط دون كماله ففي : الأول يكون الحديث صحيحاً كالأفراد المخرجة في الصحيحين وقد اعتنى بجمعها الحافظ المقدسي فبلغت مئتا حديث

وفي الثاني يكون الحديث ضعيفاً وهذا هو الغالب في الغرائب حتى قيل من اتبع الغرائب كذب وقال الإمام أحمد بن حنبل لا تكتبوا الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء

وفي الثالث يكون الحديث حسناً وفي جامع الترمذي له أمثلة كثيرة .

الحديث العزيز والمشهور

٢٢–واثنان أو ثلاثة إن شركوا فيما رووا عن رجل قد أدركوا

٢٣– فهو عزيز ما روى الكثير عن ذلك الشيخ هو المشهور

الحديث العزيز والمشهور

شرح البيتين رقمي (٢٢ـ٢٣)

ذكر الناظم في هذين البيتين نوعين أحدهما العزيز وسمي به لقلة وجوده من عز يعز بكسر العين أي قل وبفتحها أي قوى ومنه قوله تعالى (فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ) وقد عرّفه الناظم رحمه الله بأنه ما رواه اثنان أو ثلاثة عن رجل قد أدركوه وهذا ما قاله ابن منده والبيقوني وجماعة واختار الحافظ ابن حجر وغيره في العزيز أنه ما رواه اثنان وفصلوا العزيز عن المشهور فصلاً تاماً فخصوا المشهور بما رواه ثلاثة فأكثر .

مثاله ما رواه الشيخان من حديث أنس ﷺ أن رسول الله ﷺ قال (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده ...) الحديث رواه عن أنس قتادة وعبدالعزيز بن صهيب ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ورواه عن عبدالعزيز إسماعيل بن علية وعبدالوارث ورواه عن كل جماعة .

وحكمه : إما الصحة وإما الحسن وإما الضعف .

ثانيهما المشهور : وهو ما رواه ثلاثة فأكثر ولو في طبقة من طبقاته ولو رواه بعد الثلاثة جمع ويسميه بعض العلماء بالمستفيض فالمستفيض والمشهور عندهم سواء وعند غيرهم أن المستفيض ما يكون في ابتداء سنده وانتهائه سواء كذا في النخبة .

والمشهور بالمعنى اللغوي أعم فهو يشمل المتواتر والمستفيض والمشتهر على ألسنة الناس ولو لم يكن له سند ويشمل المشهور عند أهل الحديث خاصة كقنوت النبي ﷺ بعد الركوع شهراً يدعو على رعل وذكوان أخرجه الشيخان ووجه شهرته عندهم أنه مروي عن سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أنس والغالب في رواية سليمان عن أنس كونها بلا واسطة ويشمل المشهور عند الفقهاء كحديث (أبغض الحلال عند الله الطلاق) صححه الحاكم

والمشهور عند الأصوليين كحديث (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) أخرجه البيهقي بهذا اللفظ والمشهور عند النحاة مثل نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قال العراقي لا أصل له ولا يوجد بهذا اللفظ في شئ من كتب الحديث .

والمشهور عند العوام (من دل على خير فله مثل أجر فاعله) أخرجه مسلم .

ومن المشهور عند المحدثين والعوام حديث (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) أخرجه الشيخان

ومن المشهور على الألسنة يوم صومكم يوم نحركم وهو باطل لا أصل له وقد ألف فيه قوم منهم الحافظ العجلوني في كشف الخفا ومزيل الإلباس عما أشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس في مجلدين .

الحديث المــرســـل

٢٤- ومرسل ما قال فيه التابع   قال رسول الله هذا الشائع

٢٥- وبعضهم خص كبار التبع   والفقهاء عمموا فافهم وعِ

الحديث المرسـل

شرح البيتين رقمي (٢٤ـ٢٥)

ذكر الناظم رحمه الله في البيتين المذكورين الحديث المرسل وهو مأخوذ من الإرسال وهو الإطلاق فكأن المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده بجميع رواته وهو أن يقول التابعي كبيراً كان أو صغيراً قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا أو فعل بحضرته كذا أو نحو ذلك وقيده الحافظ ابن حجر بما لم يسمعه من النبي ﷺ لإخراج من لقيه كافراً فسمع منه ﷺ ثم أسلم بعد موته ﷺ كالتنوخي رسول هرقل إلى رسول الله ﷺ فإنه رأى النبي ﷺ وهو كافر ثم أسلم بعد موته فهو تابعي اتفاقاً وحديثه ليس بمرسل بل موصول لا خلاف في الاحتجاج به وبه يلغز فيقال لنا تابعي أضاف إلى النبي ﷺ حديثاً وحديثه متصل .

وخرج بالتابعي مرسل الصحابي فحكمه الوصل عند المحققين من أهل المصطلح بل هو قول جماعتهم نعم من أحضر إلى النبي ﷺ وهو غير مميز كعبيدالله بن عدي بن الخيار فمرسله كمرسل التابعي وبه يلغز أيضاً فيقال لنا صحابي أضاف إلى النبي ﷺ حديثاً وحديثه مرسل .

والشائع المشهور عند العلماء عدم اختصاص المرسل بما رواه كبار التابعين وبعضهم خص المرسل بما رواه كبار التابعين وجعل ما رواه صغارهم من المنقطع لكون أكثر رواياتهم عن التابعين والمراد بكبارهم هم الذين لقوا كثيراً من الصحابة وجالسوهم وكان جل روايتهم عنهم كقيس بن حازم وسعيد بن المسيب وبصغارهم الذين لم يلقوا من الصحابة إلا العدد اليسير أو لقوا منهم جماعة لكن جل روايتهم عن التابعين كالزهري وأبي حازم سلمة بن دينار ويحيى بن سعيد الأنصاري وأضرابهم .

حكم المرسل : اختلف العلماء فيه على ثلاثة مذاهب

الأول : أن المرسل ضعيف لا يحتج به وعليه جمهور المحدثين .

الثاني : مذهب أبي حنيفة ومالك وأصحابهما أن المرسل من الثقة صحيح يحتج به .

الثالث : قبول المرسل من كبار التابعين بشروط :

١- أن يروى مسنداً من وجه آخر
٢- أو يروى مرسلاً بمعناه عن راو آخر لم يأخذ عن شـــيوخ الأول فيدل ذلك على تعدد مخرج الحديث .
٣- أو يوافقه قول بعض الصحابة
٤- أو يكون قد قال به أكثر أهل العلم
٥- أن يكون الراوي المرسل إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهـــولاً ولا مرغـــوبا عنه في الرواية .

الحديث المسلسل

٢٦- ما وافقوا في صفة إذ ينقل بعض إلى بعض هو المسلسل

الحديث المسلسل

شرح البيت رقم (٢٦)

أشار الناظم رحمه الله في هذا البيت إلى الحديث المسلسل وهو ما تتابع رجال إسناده على صفة واحدة أوحال واحدة للرواة وللرواية وللتسلسل أنواع فمنها أن يكون :

١- في أحوال الرواة القوليه كقول النبي ﷺ لمعاذ ﷺ (يا معاذ إني أحبك فقل دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك) فإن كل واحد من رواة هذا الحديث يقول لمن بعده يا فلان إني أحبك فقل .... إلخ ويسمى المسلسل بالمحبة .

٢- في أحوال الرواة الفعلية كحديث أبي هريرة ﷺ شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال (خلق الله الأرض يوم السبت) فإن كل راو من رواته يشبك يده بيد الراوي عنه ويقول له شبك فلان بيدي وقال ...إلخ وهكذا وهذا يسمى المسلسل بالمشابكة .

٣- في أوصاف التحمل كالسماع فيقول كل راو سمعت فلاناً قال سمعت فلاناً هكذا أو كزمن الرواية كالمسلسل بيوم العيد أو مكانها كالمسلسل بإجابة الدعاء عند الملتزم أو نحو ذلك .

فائدة :

فائدة المسلسل اشتماله على مزيد الضبط من الرواة .

حكمه : المسلسلات قلما تخلو من ضعف في التسلسل لا في أصل المتن أما أصل المتن فقد يكون صحيحاً ولكن صفة تسلسل إسناده قد يكون فيها مقال وأصح المسلسلات المسلسل بقراءة سورة الصف .

الحديث المرفوع والمقطوع

٢٧- وما أضيف للنبي مرفــوع   والوقــف للتابع قــل مقطوع

الحديث المرفوع والمقطوع

شرح البيت رقم (٢٧)

ذكر الناظم في هذا البيت نوعين من أنواع المصطلح وهما المرفــوع والمقطوع

أولاً المرفوع : وذكره بقولــه وما أضيف للنبي المرفوع وهــو مــا أضيف إلى النبي ﷺ خاصة من قول أو فعل أو تقرير أو وصف هذا هــو المشهور في تعريف المرفوع

وحكمه : أنه إذا توفرت فيه شروط الصحيح فيكــون صــحيحا وإن توفرت شروط الحسن فحسن وإلا فالضعيف وهو حجة إن تــوفرت فيه شرائط القبول وإنما سمي مرفوعاً لإرتفاع رتبته بإضافته إلى النبي ﷺ .

ثانيا المقطوع : وذكره بقولـــه والوقف للتابع قل مقطوع فالمقطوع هو ما أضيف إلى التابعي فمن دونه وهو غير المنقطع الآتي ذكره ويقال في جمعه مقاطع ومقاطيع .

وحكمه : يختلف بحسب استيفائه شروط القبول أو اختلالها فيه فإن توفرت شرائط الصحيح فهو صحيح وإلا فحسن فإن قصر عن الحســـن فضعيف والمقطوع لا يحتج به في إثبات شيء من الأحكام الشـــرعية وإذا احتف بقرائن تفيد رفعه فإنه عندئذ يكون حكمه حكم المرفوع المرســـل لسقوط الصحابي منه .

مثاله قال الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع (صل وعليه بدعته) .

الحديث الموقوف

٢٨- وخصصوا الموقوف بالصحابه   وفي ســواهم ذكروا أصحــابه

الحديث الموقوف

شرح البيت رقم (٢٨)

أشار الناظم في هذا البيت إلى الموقوف وهو المروي عن الصحابة ﷺ قولاً لهم أو فعلاً أو تقريراً متصلاً كان أو منقطعا

أمثلته : قال ابن عمر رضي الله عنهما كــذا ، أوتــر ابــن عمــر رضي الله عنهما على الدابة في السفر وغيره

ويطلق الموقوف على ما رواه غير الصحابة كالتابعين فمن بعــدهم لكن مقيداً بأصحابه فيقال وقفه فلان على الزهري أو نحو ذلك

وحكمه : أنه قد يكون صحيحاً وقد يكون حسناً وقد يكون ضعيفاً .

فائدة :

إذا وجدت قرينة تدل على رفع الموقوف فله حينئذٍ حكم المرفوع .

الحديث المنقطع

٢٩– منقطع ما فيه شخص مبهم أو يسقط الناقل شخصاً منهم

الحديث المنقطع

شرح البيت رقم (٢٩)

أشار الناظم رحمه الله في هذا البيت إلى الحديث المنقطع والمنقطع قد اختلف العلماء في تعــريفه فعرّفه الناظم تبعاً لجماعة منهم الحاكم بأنه ما جاء في إسناده شخص مبهم كأن يقال عن رجل أو شيخ أو نحــو ذلــك ومحل ذلك أن يقع ذلك من غير التابعي وهذا خلاف المعتمد قال الإمــام النووي رحمه الله الصحيح في تعريفه هو ما ذهب إليــه أكثــر الفقهــاء والخطيب وابن عبدالبر وغيرهما من المحدثين أنه ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه وذهب جمع من المــتــأخــرين بأنه هو الحديث الذي سقط من رواته راوٍ واحد قبل الصــحابي في موضع واحد أو مواضــع متعددة بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد وألا يكون الساقط في أول السند وعلى هذا التعريف الحافظ ابن حجر رحمه الله .

حكمه : أنه ضعيف

مثاله : ما أخرجه أبو داود عن الحسن أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (جمع الناس على أبيّ بن كعب فكان يصلي لهم عشرين ليلة ولا يقنت بهم إلا في النصف الباقي) فهذا منقطع لعدم سماع الحسن من عمر . والله أعلم .

الحديث المعضل

٣٠- إن يسقط اثنان من الإسناد فمعضل كـــذا إلى ازدياد

الحديث المعضل

شرح البيت رقم (٣٠)

أشار الناظم رحمه الله في هذا البيت إلى الحديث المعضل وهو بفـتح الضاد من أعضله فلان أعياه أمره فهو معضل أي معيا فكـأن المحـدث الذي حدث به أعضله وأعياه فلم ينتفع به من يرويه عنه وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر بشرط التوالي في أي موضع كان مـن الإسـناد وإن تعددت المواضع وسواء كان الساقط الصحابي والتابعي أو غيرهما كقول مالك وغيره من أتباع التابعين قال رسـول الله ﷺ وكقـول الشـافعي وغيره من الطبقة التالية لها قال أبوبكر وقال عمر وحكمـه أنـه مـن أنواع الضعيف .

الحديث المدلس والمضطرب

٣١- ومن روى عمن لقى أو عاصر   موهِـــمَ سمع فلتـــدليس سرى

٣٢- وهونوا ذاك وبعد المضطرب   ما اختلفوا فيه على شيخ درب

الحديث المدلس والمضطرب

شرح البيتين رقمي (٣١-٣٢)

ذكر الناظم رحمه الله في هذين البيتين نوعين من أنواع الحديث الأول المدلس والثاني المضطرب وهاك الكلام عليهما مرتباً على النحو التالي :

أولاً الحديث المدلس : بفتح اللام من الدلس بالتحريك وهو اختلاط الظلام بالنور كما في أول الليل وهذا منقول عن ابـــن الســـيد وقـــال في القاموس الدلس بالتحريك الظلمة واختلاط الظلام والتدليس كتمـــان السلعة عن المشتري و منه التدليس في الإسناد وهو أن يحدث عن الشيخ الأكبر ولعله ما رآه وإنما سمعه ممن هو دونه أو ممن سمعه منه ونحو ذلـــك وفعله جماعة من الثقات انتهى .

فالاشتراك بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أن المعنى الاصطلاحي فيه خفاء المحذوف من الإسناد واللغوي فيه خفاء النور قال بعض المحققين سمي به هذا النوع لأنه لخفائه أظلم أمره على الواقف عليه والراوي الفاعل له يقال له مدلس بكسر اللام وفعله تدليس والتدليس في اصطلاح أهل الحديث يقع على أنواع أشار الناظم إلى بعضها وهو تدليس الإسناد ذكره بقوله و من روى ....إلخ أي و من روى عمن لقيه أو عاصره مالم يسمعه منه بصيغة موهمة سماعه منه كقوله قال فلان أو عن فلان أو إن فلانا ولا يقول حدثنا ولا أخبرنا ولا ما يشبه ذلك من الصيغ الصريحة في السماع تحرجاً من الكذب فهو مدلس لتدليسه بإيهامه سماعه مالم يسمعه وهذا التعريف ذكره غير واحد من الحفاظ لكن الذي حققه الحافظ ابن حجر تخصيصه بمن روى عمن عرف لقاؤه له فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي .

ومن اكتفى في التدليس بمجرد المعاصرة لزمه دخول المرسل الخفي في تعريف المدلس والصواب التفرقة بينهما بكون التدليس أخص ويدل على أن اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لابد منه أطباقُ أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم عن النبي ﷺ من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين لأنهم عاصروا النبي ﷺ قطعاً قال الحافظ لكن لم يعرف هل لقوه أم لا .

وممن قال باشتراط اللقيا في التدليس الإمام الشافعي وأبو بكر البزار وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه وهو المعتمد ويعــرف عــدم الملاقــاة بإخباره عن نفسه بذلك أو بجزم إمام مطلع . ا.هــ .

فائدة مهمة :

ليس كل معنعن أو مؤنئن يكون مدلساً فقد قال غير واحــد مــن الحفاظ أن المعنعن أي المصدر بعن والمؤنئن أي المصدر بأن من غير بيــان التحديث والإخبار والسماع يكون متصلاً إذا سلم راويه من التــدليس وعلم لقاؤه أي سماعه عن معنعنه عنه حتى ادعى بعضهم الإجمــاع علــى ذلك لأنه إذا لم يُعــرف راويه بالتدليس فالظاهر السلامة منه .

ومعنى قول الناظم ((وهونواْ ذاك)) أي جعلوه هيناً سهلاً خفيفــاً فلا يعد قدحاً في فاعله وهذا بناء على الصحيح مــن الخــلاف الكــثير في ذلك فالمقرر المعتمد أن فاعل ذلك لا يصير بذلك مجروحاً لأن التدليس بما ذكر ليس كذباً حتى يكون قادحاً في فاعله وإنما هو تحســين لظــاهر الإسناد وضرب من الإيهام بلفظ محتمل فإذا بين السماع وهو ثقة بــأن روى بلفظ يقتضي الاتصال كحدثنا وسمعت قبلت روايته واحــتج بهــا لتصريحه فيها بالاتصال .

فائدة :

في الصحيحين وغيرهما عدة من أهل هذا القسم ـ تدليس الإسناد ـ وقد عد الحافظ ابن حجر رحمه الله أسماء من ذكر بالتدليس من رجال الصحيحين ممن أخرجا أو أحدهما له أصلاً أو استشهاداً أو تعليقاً على اختلاف مراتبهم في ذلك فبلغوا ستة وستين نفساً .

واعلم أن ما كان في الصحيحين عن المدلسين بلفظ عن ونحوهما فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى وإن لم نقف نحن عليها لقصورنا قال السبكي كذا يقولون وما فيه إلا تحسين الظن بهما وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح قال الحافظ ابن حجر وليست الأحاديث التي في الصحيحين بالعنعنة عن المدلسين كلها في الاحتجاج فيحمل كلامهم هنا على ما كان منها في الاحتجاج فقط أما ما كان في المتابعات فيحتمل أن يكون حصل التسمح في تخريجها كغيرها .

وكذلك المدلسون الذين خرج حديثهم في الصحيحين ليسوا في مرتبة واحدة في ذلك بل هم على مراتب الأولى من لم يوصف بذلك إلا نادراً وغالب رواياهم مصرحة بالسماع الثانية من أكثر الأئمة من إخراج حديثه إما لإمامته أو لكونه قليل التدليس في جنب ما روى من الحديث الكثير أو أنه كان لا يدلس إلا عن ثقة الثالثة من أكثروا من التدليس وعرفوا به كبقية بن الوليد وحبيب ابن أبي ثابت وحميد الطويل ونحوهم .

ومن أنواع التدليس تدليس التسوية أي تسوية الإسناد بإثبات من هو عنده ثقة وحذف من ليس بثقة .

وعرفه الحافظ بقوله هو أن يجيء الراوي المدلس أو غيره إلى حديث قد سمعه من شيخ وسمعه ذلك الشيخ من آخر فسقط الواسطة بصيغة محتمله فيصير الإسناد عالياً وهو في الحقيقة نازل . وبالتأمل في التعريف تجد أنه لا يشترط في الساقط أن يكون ضعيفاً ومما يدل على هذا أنهم ذكروا في أمثلة تدليس التسوية ما رواه هشيم عن يحي بن سعيد الأنصاري عن الزهري عن محمد بن الحنفية عن أبيه علي ﷺ في تحريم لحوم الحمر الأهلية قالوا ويحى بن سعيد لم يسمعه من الزهري إنما أخذه عن مالك عن الزهري ويحى قد سمع من الزهري فلا إنكار في روايته عنه إلا أن هشيماً قد سوّى هذا الإسناد وقد جزم بذلك ابن عبدالبر وغيره فهذا كما ترى لم يسقط في التسوية شيخ ضعيف وإنما سقط شيخ ثقة فلا اختصاص لذلك بالضعيف وهذا النوع من التدليس مذموم جداً بل هو شر أنواع التدليس لما فيه من مزيد الغش والتغفل وفاعله مجروح وخبره مردود لأنه يصير به ساقط العدالة لكن إنما يصير المدلس مذموماً مرتكباً لشر أنواع التدليس إن كان الشيخ الساقط ضعيفاً وأما إن كان ثقة فالخطب سهل .

النوع الثاني المضطرب : وهو لغة : يرد بمعنى المختل وبمعنى المختلف فيه يقال اضطرب القوم إذا اختلفت كلمتهم .

واصطلاحاً : ما اختلف فيه الرواة على شيخ درب بالمهملة أي فطن ماهر والمراد باختلافهم عليه أن يرويه عنه واحد أو أكثر مرة على وجه ومرة أخرى على وجه آخر يخالف الأول في لفظ متن أو صورة سند ورواته ثقات كأن يختلفا في وصل وإرسال أو في إثبات راو وحذفه أو في غير ذلك وربما كان الاختلاف في السند والمتن معاً بحيث لا يترجح من الوجهين شئ ولا يمكن الجمع بينهما بخلاف ما إذا ترجح واحد بأحفظية أو أكثرية ملازمة للمروي عنه أو غيرهما من وجوه الترجيح فإنه لا اضطراب حينئذ بل يتعين الأخذ بالراجح وكذا لا اضطراب إن أمكن الجمع بحيث يمكن أن المتكلم عبر باللفظين أو أكثر عن معنى واحد .

والاضطراب موجب لضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط .

الحديث المقلوب

٣٣- ما غيروا إسناده مقلوب   قد رده الأذهان والقلوب

الحديث المقلوب

شرح البيت رقم (٣٣)

ذكر الناظم رحمه الله في هذا البيت الحديث المقلوب وهو ما غير إسناده بتقديم وتأخير في الأسماء كمرة ابن كعب وكعب بن مرة وهو من أقسام المردود وذلك مثل أن يكون الحديث مشهوراً عن سالم مثلاً فيجعل بدله راوياً آخر في طبقته كنافع وقد يفعل لغرض الامتحان كما فعله أهل بغداد مع البخاري حيث قلبوا مائة حديث وألقوها عليه امتحاناً لحفظه ومعرفته فردها على وجهها جميعاً فأذعنوا له والقصة في ذلك مشهورة .

وقد يقع القلب في المتن بأن يعطي أحد الشيئين ما أشتهر للآخر وجعل بعض المتأخرين هذا نوعاً مستقلاً وسماه المنقلب ومثاله حديث أبي هريرة ﷺ في السبعة الذين يظلهم الله تعالى في ظل عرشه رواه مسلم في بعض الطرق (ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله) وهو مقلوب وإنما هو (حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه) كما رواه البخاري ومسلم .

(الخاتمة)

٣٤- والحمدلله على التمام وبالصلاة الختم والسلام

٣٥- على النبي سيد الأنام والآل والصحب أولي الإكرام

شرح البيتين رقمي(٣٤-٣٥)

ختم الناظم منظومته بالحمدلله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه الكرام شكراً لله على ما منَّ به عليه من التوفيق لهذا النظام واستمداداً من بركة الصلاة والسلام على الوسيلة العظمى في نيل كل مرام في المبدأ والختام ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وهذا آخر ما تيسر جمعه وتعليقه على هذه المنظومة المباركة فالحمد لله حمداً لائقاً بعظمته والصلاة والسلام على حبيبنا وشفيعنا سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

تم بحمد الله

منظومة المـجد اللغوي

للشيخ العلامة / محمد بن يعقوب الفيروز بادي ت / ٨١٧ هـ

١- الحمـــدلله العـــلي الأحـــد ثم الصلاة للنبي أحـــمـــد
٢- وآلـــه والأهـــل والأصحاب والتابعين السادة الأنـــجاب
٣- وبعد قال الملتجئ إلى الحـــــــرم محمد من للحديث قد خـــدم
٤- عـــلم الحديث أشرف العـــلوم عند ذوي الأراء والفهـــــوم
٥- وهـــــذه أرجـــوزة قـــصيرة تحـــوي عـــلومـــاً جمة كثيرة
٦- فاحفظ هداك الله للمقـــــال تحـــظ بغايات ذوي المعالـــي
٧- إن الصحيح ما رواه ضـــــابط عـــدل إلى الأقصى بِمَثَلٍ رابط
٨- ولا يـــكـــون رده حـــبـــر ولا شـــذ ولا بـــعـــلة قـــد عللا
٩- يكون مـــشهوراً وذا غـــرابـــه فافـــهم فقد كسوته إعـــرابه
١٠- والحسن اثنان أول لا يخلو عـــن نحو مستور نفاه النجل
١١- لكن بكذب وغفول وخطا لم يتهم فافهم وكن مستنبطا
١٢- ثانيهما راويـــه حبر زانهْ شهرة صدق فيه والأمـــانهْ
١٣- لكنه في الحـــفظ والتحقـــيـــق دون رجال الصدق يا رفـــيق
١٤- أما الضعـــيف فله أنواع أقبحـــها ما وضع الوضاع
١٥- ثم الذي ينعـــت بالشذوذ كل حديث مفرد مجـــــذوذ
١٦- خالف فيه الـــناس مـــا رواه لِأنْ روى ما لا روى ســـواه

١٧- أو هو ما ليس له إلا سند ... شذ به فرد فَوَقْف أو يرد

١٨- وقد يسمى منكراً لا سيما ... إن لم يكن عدلا لضبط وسما

١٩- ومدرج ما زيد في الحديث ... من لفظ راو فافهمن تحديثي

٢٠- وما انفرد شخص به غريب ... وذاك إما ثقة أريب

٢١- أو لين الحال ضعيف شَكْمُهُ ... أو صالح الحال لكل حُكْمُهُ

٢٢- واثنان أو ثلاثة إن شركوا ... فيما رووا عن رجل قد أدركوا

٢٣- فهو عزيز ما روى الكثير ... عن ذلك الشيخ هو المشهور

٢٤- ومرسل ما قال فيه التابع ... قال رسول الله هذا الشائع

٢٥- وبعضهم خص كبار التبع ... والفقهاء عمموا فافهم وعِ

٢٦- ما وافقوا في صفة إذ ينقل ... بعض إلى بعض هو المسلسل

٢٧- وما أضيف للنبي مرفوع ... والوقف للتابع قل مقطوع

٢٨- وخصصوا الموقوف بالصحابة ... وفي سواهم ذكروا أصحابه

٢٩- منقطع ما فيه شخص مبهم ... أو يسقط الناقل شخصاً منهم

٣٠- إن يسقط اثنان من الإسناد ... فمعضل كذا إلى ازدياد

٣١- ومن روى عمن لقى أو عاصر ... موهِمَ سمع فلتدليس سرى

٣٢- وهونوا ذاك وبعد المضطرب ... ما اختلفوا فيه على شيخ درب

٣٣- ما غيروا إسناده مقلوب ... قد رده الأذهان والقلوب

٣٤- والحمد لله على التمام ... وبالصلاة الختم والسلام

٣٥- على النبي سيد الأنام ... والآل والصحب أولي الإكرام

الفهرس